

Distr.: General
28 July 2017

Original: Arabic

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومتنا، أود أن أنقل إليكم موقف الجمهورية العربية السورية من تقرير الأمين العام الحادي والأربعين حول تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) (S/2017/623).

تعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على المشاغل التي سبق وأن أثارها في معرض ردودها على تقارير الأمانة العامة السابقة ذات الصلة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المشار إليها أعلاه.

تنوّه الحكومة السورية بالتحسن النسبي في صياغة التقرير الحالي على الرغم من كونه لا يرقى بعد للمستوى المطلوب الذي من شأنه إبراز مصداقية ومهنية وموضوعية معدّيه، إذ لم يتطرق التقرير بشكل جدّي بعد للأسباب الحقيقية لتراجع الوضع المعيشي والإنساني للسوريين، لا سيما الإرهاب المدعوم من أنظمة وحكومات معروفة في المنطقة وخارجها، والتدابير القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى على الشعب السوري، وتدخل بعض الأطراف الإقليمية والدولية في الشأن السوري لإطالة أمد الأزمة وعرقلة الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي سلمي من خلال العملية السياسية بقيادة سورية التي أكدت عليها الأمم المتحدة باستمرار.

في الوقت الذي أقر فيه معدّو التقرير بأن الحكومة "واصلت تقديم الخدمات الأساسية في المناطق الخاضعة لسيطرتها وفي كثير من المناطق الواقعة خارج سيطرتها"، وأشاروا فيه إلى موافقة الحكومة السورية على فتح الطريق البري إلى القامشلي والتكاليف الباهظة التي وفرتها تلك الموافقة، فقد أغفل معدّو التقرير الاعتراف بأن جهود الدولة السورية وقواتها في مكافحة الإرهاب هي التي مكنت من فتح هذا الطريق وتيسير وصول المساعدات الإنسانية باستخدامه، كما تجاهل معدّو التقرير التسهيلات والجهود الكبيرة التي قدمتها وتقدمها الدولة السورية ومؤسساتها للمنظمات الدولية للعمل في الشأن الإغاثي والإنساني في الجمهورية العربية السورية وواصلوا سياستهم الممنهجة في كيل الاتهامات.

تشدد الحكومة السورية على أنها صاحبة الاختصاص الأساسي والحصري في ضمان أمن وسلامة وحماية السوريين، وأن واجبها الدستوري الذي تكفله القوانين والتشريعات الوطنية والدولية يحتم عليها الاضطلاع بمسؤولياتها في مكافحة الإرهاب الذي يمثله تنظيمي "داعش" و "جبهة النصرة"



الإرهابيين وما يرتبط بهما من كيانات وعناصر إرهابية متعددة التسميات والولاءات. وتؤكد أن مكافحة الإرهاب هي العامل الأساس في إعادة الأمن والاستقرار وزيادة وصول المساعدات وتحسين الوضع الإنساني والمعيشي للسوريين.

تؤكد الحكومة السورية التزامها التام، في سياق جهودها لمكافحة الإرهاب، بأحكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي خاصةً لناحية ضمان أمن وسلامة المدنيين والمرافق والأعيان المدنية كالمشافي والمدارس وغيرها. وانطلاقاً من التزامها بأحكام القانون الإنساني الدولي والعمل على نشره وتطبيقه فقد جرى تعزيز عمل اللجنة الوطنية السورية للقانون الإنساني الدولي وتنظيم العديد من الفعاليات الوطنية والدورات التأهيلية حول هذا القانون.

تعيد الحكومة السورية التأكيد على التزامها باتفاق وقف الأعمال العدائية الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وهو الاتفاق الذي لم تلتزم به الجماعات الإرهابية المسلّحة بإيعاز من داعميتها وموليتها من الحكومات المتطرفة في المنطقة، الأمر الذي أدى لاستمرار استشهاد مئات السوريين وإصابة مئات غيرهم.

ترفض الحكومة السورية الرسائل السياسية المغلوطة والادعاءات التي أوردها معدو التقرير بغرض اتّهام الحكومة السورية بممارسة "الحصار" أو المنع المتعمد لوصول المساعدات إلى مناطق سورية. وتؤكد الحكومة السورية أن اتفاقات المصالحة الوطنية على نحو ما أنجز في حي الوعر بمحصر ومناطق أخرى شكّلت نهاية لمعاناة آلاف المدنيين في تلك المناطق ممن تم استخدامهم كدروع بشرية لسنوات من قبل الجماعات الإرهابية المسلّحة، وساهمت بفاعلية في إعادة تأهيل وتعزيز قدرة المرافق الخدمية، مع التنويه بأن تلك الاتفاقات راعت الضمانات اللازمة لحماية حقوق قاطني تلك الأحياء، من مدنيين أو مسلّحين على حد سواء، حيث مُنحوا حق الخيار بين البقاء في مناطقهم أو مغادرتهم لوجهة أخرى، لا بل إن المئات ممن اختاروا مغادرة مناطقهم عادوا إليها مفضلين العيش في كنف الدولة السورية والعودة لحياتهم الطبيعية.

تضمن التقرير قائمة بـ ١١ "منطقة محاصرة"، ويتضح من تلك القائمة مسؤولية التنظيمات الإرهابية وداعميها عن محاصرة تلك المناطق سواء من الخارج أو من الداخل. وتبرز تلك القائمة أيضاً التسييس في عمل الأمم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إذ يتم التجاهل التام للحديث عن معاناة أهالي كفرنيا والفوعة المحاصرتين من قبل التنظيمات الإرهابية وحاجتهم الماسة للمساعدة، ولا تقوم وكالات الأمم المتحدة بأي خطوات لإيصال المساعدات الإنسانية إليهم.

ترفض الحكومة السورية الرسائل السلبية الواردة في التقرير حول استهداف جوي للمرافق الصحية والتعليمية في جنوب سورية استناداً لمعلومات غير موثوقة بهدف اتّهام الحكومة السورية.

تأسف الحكومة السورية لمجرد سرد معدّي التقرير لحادثة إسقاط الطيران الأمريكي لطائرة سورية في محافظة الرقة عوضاً عن وصف هذه الحادثة بالعمل العدواني غير المبرر، خاصةً وأن الطائرة السورية التي تم الاعتداء عليها كانت تمارس مهامها في محاربة تنظيم "داعش" الإرهابي.

تشدد الحكومة السورية على ضرورة اعتماد معدّي التقرير على مصادر معلومات ذات مصداقية، وعدم الاستناد إلى المعلومات التي تسوقها "المصادر المفتوحة" التي تهدف فقط إلى تشويه صورة الحكومة السورية وتبييض صفحة الجماعات الإرهابية وداعميها.

تؤكد الحكومة السورية مجدداً على رفضها لاستمرار استخدام معدي التقرير لمصطلحات وتصنيفات غير قانونية كتسميتها لجماعات إرهابية مسلحة بـ ”المعارضة المسلحة من غير الدول“، رغم إدراكها التام لارتباط هذه الجماعات بتنظيمي ”داعش“ و ”جبهة النصرة“ الإرهابيين. وفي هذا السلوك تزييف للواقع ومخالفة لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب.

تستهجن الحكومة السورية استمرار معدي التقرير في الترويج لعمليات ”التحالف الدولي“ وتغاضيهن المتعمد عن حقيقة عدم شرعية هذا التحالف الذي تم تأسيسه دون طلب من الحكومة السورية وبلا تفويض من مجلس الأمن، وتجاهل ما يترتب عن اعتداءاته من إزهاق لأرواح آلاف المدنيين الأبرياء، وتخريب ودمار هائلين في البنى التحتية السورية، بما فيها السدود والجسور والمشافي والمدارس وآبار النفط وغيرها، ومن الأمثلة المأساوية الأخيرة على جرائم هذا التحالف، قصف طائرات هذا التحالف بتاريخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧ بناء الجميلي في الرقة ما تسبب في استشهاد أكثر من ٤٣ مدنياً أغلبهم من النساء والأطفال، ووقوع عشرات الإصابات.

تأسف الحكومة السورية لتجاهل الأمانة العامة في تقاريرها لاعتداءات النظام التركي ومحاولتها شرعنة الأعمال التي يقوم بها هذا النظام والأطراف المتحالفة معه في سورية، رغم ما تمثله هذه الأعمال من اعتداء سافر على سيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة وسلامة أراضيها وانتهاك فاضح للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة والنخراط مباشر في دعم الإرهاب وإطالة أمد الأزمة.

تأسف الحكومة السورية لإيراد معدي التقرير لجملة من الادعاءات والالتزامات للحكومة السورية بشأن المسائل الاجرائية واللوجستية الخاصة بإيصال المساعدات الإنسانية للمناطق غير المستقرة. وتؤكد في هذا السياق بأنها تقدم كل التسهيلات الممكنة لإيصال هذه المساعدات طالما كانت موجهة لمستحقيها من المواطنين السوريين وتم الترتيب لها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية السورية.

تؤكد الحكومة السورية بأنها وافقت على معظم الطلبات المنفردة التي تقدمت بها منظمة الصحة العالمية لإرسال مساعداتها إلى المناطق السورية، حيث تمت الموافقة للمنظمة منذ بداية عام ٢٠١٧ على إيصال المساعدات للمناطق التالية: (عدرا العمالية وضاحية الأسد ودير علي وجبل الورد ومنين والقسطل وبدا والروضة وسعسع وتلفيته وبلودان بمحافظة ريف دمشق، والمسيمة والقنية وخبب بمحافظة درعا) و (القامشلي بمحافظة الحسكة)، و (الميادين بمحافظة دير الزور)، و (الغوطة الشرقية بمحافظة ريف دمشق)، و (وادي بردى، وعين الفيجة، وقدسيا بمحافظة ريف دمشق)، و (دوما بمحافظة ريف دمشق). وتؤكد الحكومة السورية أيضاً أنها وافقت على عدّة طلبات أخرى مقدّمة من المنظمة لإيصال المساعدات للمناطق المستهدفة بالقوافل المنفردة للمنظمة، وذلك في إطار القوافل المشتركة بين الوكالات. وتشير الحكومة السورية إلى أنها توافق باستمرار على إدخال مواد طبية ضمن القوافل المشتركة بين الوكالات إضافة إلى الطلبات المقدّمة من منظمات الأمم المتحدة العاملة في سورية بعكس الادعاءات الواردة في الفقرة ٢٤ من التقرير. كما أن الحكومة السورية تستجيب لطلبات إخلاء المرضى من المناطق التي تصفها الأمم المتحدة ”بالمحصرة أو التي يصعب الوصول إليها“ وتقوم بنقلهم إلى المشافي الحكومية لتلقي العلاج اللازم. وقد تم خلال الأسبوع الماضي إخلاء ثلاثة أطفال من الغوطة الشرقية لتلقي العلاج في المرافق الصحية بدمشق.

تعرب الحكومة السورية عن استيائها من قيام ممثلي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالتراخي في إجراءات تسيير القوافل، والتركيز على مناطق تدخلها المساعدات شهرياً دون غيرها، وتقديم أرقام غير دقيقة لعدد القوافل التي يتم تسييرها شهرياً وعدد المناطق التي يتم الوصول إليها، وذلك للإساءة لجهود الحكومة السورية.

تؤكد الحكومة السورية عدم صحة الأرقام التي يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول تنفيذ قوافل المساعدات الإنسانية، وتشير إلى أنه تم تسيير ٤٨ قافلة مساعدات إنسانية، منذ مطلع عام ٢٠١٧ وحتى تاريخه إلى المناطق التالية: المعصية (٧ كانون الثاني/يناير)، المعصية الشرقية (٨ كانون الثاني/يناير)، التل (١١ كانون الثاني/يناير)، الضمير (٢٥ كانون الثاني/يناير)، تلبسة (٥ شباط/فبراير)، الرستن (١٢ شباط/فبراير)، عفرين (١٣ شباط/فبراير)، الرحيبة (١٥ شباط/فبراير)، الضمير (٢ آذار/مارس)، الروضة والزبداني (٦ آذار/مارس)، منطقة دوما والبلدات التابعة لها (٩ آذار/مارس)، الصنمين ودير البخت وموثين (١٤ آذار/مارس)، الفوعة وكفريا (١٤ آذار/مارس)، مضايا والزبداني (١٤ آذار/مارس)، وادي بردى (٢٤ آذار/مارس)، تلبسة (٢٨ آذار/مارس)، بلودان (٢٨ آذار/مارس)، الرستن (٣٠ آذار/مارس)، خان الشيخ (٣٠ آذار/مارس)، يلدا وببيلا وبيت سحم (٨ نيسان/أبريل)، الحولة (١٣ نيسان/أبريل)، حر بنفسه وعقرب وطف وخرية الجامع (١٣ نيسان/أبريل)، تل رفعت وراجو وعفرين وكفر جنة وياخور (١٤ نيسان/أبريل)، ومضايا وبقيين (١٩ نيسان/أبريل)، الدار الكبيرة والغنطو وتير معلة (٢٠ نيسان/أبريل)، ومخيم اليرموك (٢٣ نيسان/أبريل)، ودوما والبلدات التابعة لها (٢ أيار/مايو)، وادي بردى وبرهيلا وكفر العواميد وسوق وادي بردى وأفرة ودير مقرون ودير قانون وعين الفيحة والحسنية وكفير الزيت (٦ أيار/مايو)، كناكر (١٠ أيار/مايو)، القابون (١٦ أيار/مايو)، ضمير (٢٠ أيار/مايو)، الرستن (٢٢ أيار/مايو)، جيروود والناصرية والعطنة (٢٢ أيار/مايو)، الحولة (٢٣ أيار/مايو)، الغنطو وتير معلة والدار الكبيرة (٢٤ أيار/مايو)، قلعة المضيق (٢٥ أيار/مايو)، كفر زيتا (٢٥ أيار/مايو)، الرحيبة (٣ حزيران/يونيه)، تل رفعت وراجو وعفرين وكفر جنة وياخور (٥ حزيران/يونيه)، برزة (٩ حزيران/يونيه)، تلبسة وتلول الحمر (١٥ حزيران/يونيه)، حرستا الشرقية (١٩ حزيران/يونيه)، القابون (٢٠ حزيران/يونيه)، الرستن وما حولها (٢٢ حزيران/يونيه)، يلدا وببيلا وبيت سحم (٨ تموز/يوليه)، والحولة (١٥ تموز/يوليه)، وحر بنفسه (١٥ تموز/يوليه ٢٠١٧). وبلغ عدد العائلات التي تم تقديم المساعدات لها ٤١٢ ٥٨٠ عائلة أي ما يزيد عن مليوني شخص.

إن التأخر في تسيير بعض القوافل ناجم عن الأوضاع الأمنية في المناطق المستهدفة وممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة واقتتالها فيما بينها وعدم سماحها بدخولها أو بإزالة الألغام من طرق القوافل، وكذلك عدم اتفاقها على المعابر، الأمر الذي يعيق حركة القوافل حرصاً على سلامة وأمن العاملين عليها.

تؤكد الحكومة السورية على ضرورة التزام معدي التقرير ووكالات الأمم المتحدة العاملة في سورية بالدقة وعدم التمييز فيما يتعلق بإيصال المساعدات الإنسانية، وذلك في ضوء ملاحظة مبالغة بعض وكالات الأمم المتحدة بالاحتياجات في بعض المناطق وطلبها إيصال مساعدات ضخمة تزيد بشكل كبير عن عدد واحتياجات المستهدفين فيها، بينما تتمتع تلك المنظمات عن إيصال أي مساعدات، أو تقوم بإيصال كميات محدودة جداً منها، إلى مناطق أخرى. وقد أدى هذا السلوك في عدة حالات إلى هدر في الجهد والمال وتلف الكثير من المواد المقدمة وانتهاء صلاحيتها.

تؤكد الحكومة السورية على ضرورة احترام الأمم المتحدة التام لسيادة الجمهورية العربية السورية ووحدة أراضيها، وعدم التعاطي مع أو الرضوخ لمطالب جهات من قبيل تلك التي يسميها معدو التقرير "السلطات المحلية"، وكذلك عدم القيام بأي إجراءات أو خطوات قد تفسّر بأيّة حال على أنها اعتراف أو إضفاء للشرعية على مثل تلك الجهات.

تستغرب الحكومة السورية استمرار معدي التقرير بتجاهل الأضرار التي لحقت بالسوريين من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والصحية جراء استمرار فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى لتدابيرها القسرية الاقتصادية الأحادية الجانب ضد القطاعات الرئيسية التي توفر الخدمات الأساسية لمعيشة الشعب السوري ومتطلبات العمليات الإغاثية كالصحة والكهرباء والطاقة والتجارة والتمويل والتحويلات المالية. وتؤكد الحكومة السورية أن استمرار تعااضي معدي التقرير المتعمد عن هذه المسألة الجوهرية يحملهم مسؤولية التغطية على الدول التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بفرضها تلك التدابير. وتذكر الحكومة السورية بأن رصد آثار تلك التدابير على معيشة ورفاه الدول المستهدفة هو من بين الالتزامات المفروضة على الأمم المتحدة وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

تستغرب الحكومة السورية استمرار معدي التقرير بإيراد معلومات مغلوطة في التقرير، وتؤكد بأنها منحت موافقات لـ ٢٦ منظمة غير حكومية دولية (وليس ٢٢ منظمة كما ورد في التقرير) للعمل في المجال الإنساني والإغاثي في سورية، حيث تخطى تلك المنظمات بالتسهيلات اللازمة لعملها وفق التشريعات والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية. كما تنوّه بأنها وافقت خلال شهر حزيران/يونيه على ٩٠ طلباً لتجديد التأشيرات (وليس ٥٤ فقط كما ورد في التقرير). كما منحت الحكومة السورية مئات من سمات الدخول لموظفي اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومنظمات حكومية وغير حكومية دولية أخرى.

ترفض الحكومة السورية استمرار الأمانة العامة بالترويج للمساعدات المرسلة عبر الحدود، وتؤكد على عدم فعالية تلك المساعدات ووقوع معظمها بيد الجماعات الإرهابية المسلحة المنتشرة في المناطق المستهدفة. وتؤكد الحكومة السورية أن الإخطارات المرسلة إليها لا تلي الحد الأدنى من المصادقية، سواء لناحية الأرقام أو المعلومات أو أعداد المستفيدين من المساعدات، والجهة التي تقوم باستلامها وتوزيعها على مستحقيها من المدنيين.

تؤكد الحكومة السورية على أنّ آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة لا تستطيع القيام بواجبها، بل هي عاجزة حتى الآن عن التحقق من وصول هذه المساعدات المرسلة عبر الحدود إلى مستحقيها. كما تذكر بأن معايير باب الهوى وباب السلامة والرمثا الحدودية هي نفس المعايير التي يتم تهريب السلاح والعتاد عبرها إلى الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية، وبالتالي ترفض الحكومة السورية بشدّة استمرار معدي التقرير بمحاباة تركيا والأردن في معرض الحديث عن إيصال المساعدات عبر الحدود. وتعيد الحكومة السورية التأكيد على استعداد منظمة الهلال الأحمر العربي السوري للقيام بمهام مراقبة وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها، وهو الأمر الذي رفضته الأمانة سابقاً.

تحدد الحكومة السورية التأكيد على موقفها المعلن من المحكمة الجنائية الدولية والمطالبات المتعلقة بإحالة الوضع في الجمهورية العربية السورية إليها، وتؤكد عدم انطباق صلاحيات المحكمة على الأوضاع في سورية وأن هذه المحكمة فقدت أي مصداقية لها وتحولت إلى أداة سياسية بيد البعض لاستهداف دول بعينها لغايات سياسية دنيئة بعيداً عن متطلبات العدالة. كما تحدد الحكومة السورية

التأكيد على مضمون رسالتها الموجهة للأمين العام والصادرة بالوثيقة A/71/799 بخصوص العيوب القانونية الجسيمة التي شابت قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٧١ المتعلق بـ "الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق بشأن الأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة بموجب القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١ وملاحقتهم قضائياً".

تأسف الحكومة السورية لعدم تضمين التقرير مطالباتٍ من شأنها الإسهام بشكلٍ إيجابي في تحسين الوضع في سورية، لا سيما الوضع الإنساني فيها، كمطالبة أنظمة الحكم في السعودية وقطر وتركيا وغيرها بشكل صريح وواضح بالتوقف عن دعم الإرهاب في سورية، ومطالبة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها صراحةً برفع التدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة ضد سورية، والدعوة لمساءلة الأنظمة الداعمة للإرهاب والتي تسعى إلى تقويض أسس الحل السياسي وإطالة أمد الأزمة واستنزاف سورية.

تعيد حكومة الجمهورية العربية السورية التأكيد على موقفها الثابت المتمثل في أن حلَّ الأزمة في سورية هو حلٌّ سياسي، أساسه الحوار السوري - السوري بقيادة سورية دون تدخل خارجي ودون شروطٍ مُسبقة. وتُذكر بأن نجاح المسار السياسي وتحسُّن الوضع الإنساني بشكل ملموس سيعتمدان بشكل رئيسي على توفر مناخ من الالتزام الدولي والإقليمي بمحاربة الإرهاب في سورية بشكل جدي وبعيداً عن التسييس، وكذلك الرفع الفوري للتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري. وتؤكد أيضاً على الدور البناء الذي قامت به الحكومة السورية لإنجاح اجتماعات أستانة وجنيف.

تكرر حكومة الجمهورية العربية السورية مطالبتها مجلس الأمن، بإلزام الدول الداعمة والممولة للجماعات الإرهابية المسلحة بالتوقف عن تقديم جميع أشكال الدعم والتمويل لهذه الجماعات، إنفاذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتخفيف منابعه، ولا سيما القرارات ٢١٧٠ (٢٠١٤)، و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، و ٢١٩٩ (٢٠١٥)، و ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، حيث يشكل الالتزام بهذه القرارات وتنفيذ مضمونها مفتاح الحل المتوخى للوضع في سورية ولتحقيق إيصال غير مسبوق للمساعدات الإنسانية للمحتاجين في سورية.

آمل إصدار هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) بشار الجعفري

المندوب الدائم

السفير